

مدير قناة الرشيد ضحية جديدة على قائمة الاغتيالات

بغداد - اغتال مسلحون مجهولون المشرف العام لقناة "الرشيد" العراقية، نزار ذنون، قرب منزله، غربي بغداد، بحسب ما أكد مصدر في الشرطة العراقية والقناة الفضائية الثلاثاء. وأضاف المصدر في قيادة شرطة بغداد، بأن "مجهولين يستقلون سيارة مدنية هاجموا بالأسلحة النارية المشرف العام لقناة الرشيد الفضائية نزار ذنون، بالقرب من منزله في حي الجامعة غربي بغداد".

وتمكن المهاجمون من الفرار دون اعتقال أحد منهم، ولم تتبين أي جهة حتى ظهر الثلاثاء المسؤولية عن الهجوم. وقناة الرشيد، قناة تلفزيونية فضائية عراقية تم افتتاحها عام 2009، مقرها بغداد، وتمتلك مكاتب متعددة في دول عربية مثل الإمارات ومصر والأردن، وهي مملوكة لرئيس التجمع الجمهوري العراقي (حزب سياسي مستقل ليس له تمثيل في البرلمان أو الحكومة) سعد عاصم الجنابي.

وعلى مدى الأسابيع الماضية تعرض إعلاميون وناشطون وادامون للاحتجاجات في بغداد ومدن الجنوب، لعمليات اغتيال واعتقالات واختطاف من قبل ملتمسين مجهولين يعتقد انتقامهم لجهات تناهض الاحتجاجات. وكان الشهر الأول من عام 2020 مروعا بالنسبة للصحافة العراقية، حيث قتل ثلاثة صحفيين بينما نجحت الصحافية اشتياق عادل من محاولة اغتيال بعد أن اطلق رجال مسلحون النار عليها.

وتقدم عادل إحدى فقرات برنامج "شباب EXTRA" على قناة آسيا، حيث تواكب قضايا الساعة المتعلقة بالشأن العراقي. وفي إحدى حلقات برنامجها في ديسمبر الماضي، طالبت السلطات بتحمل مسؤوليتها عن مقتل العديد من المتظاهرين منذ بدء الاحتجاجات الشعبية في أكتوبر.

وعبرت منظمة مراسلون بلا حدود عن القلق إزاء تصاعد وتيرة الهجمات على الفاعلين الإعلاميين، وأوضح مكتب الشرق الأوسط في منظمة مراسلون بلا حدود أن "الخطر لم يعد بطال فقط الصحفيين العراقيين الذين يطغون الاحتجاجات على الميدان، بل إنه أصبح يشمل حتى أولئك الذين يتحدثون عن المظاهرات في برامجهم". يُذكر أن العراق يحتل المرتبة 156 من أصل 180 بلدا على جدول التصنيف العالمي لحرية الصحافة، الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود العام الماضي.



البنتاغون يتخلى عن صحيفته

واشنطن - أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) الاثنين التخلي عن النسخة المطبوعة من صحيفتها اليومية "ستارز أند سترابيس" التي يعود تاريخ الطبع الأولى منها إلى العام 1861 خلال الحرب الأهلية الأميركية، مؤكدة عدم رغبتها في تمويلها.

وأوضحت إين مكاسكر المدير المالية في البنتاغون خلال تقديمها مشروع الميزانية للعام 2021 للبنتاغون "قرنا أنه في العصر الحديث، لم تعد الصحف الورقية هي الطريقة التي نتواصل من خلالها".

وقد أكدت ذلك معلومات أوردتها صحيفة "وول ستريت جورنال" حول هذه الجريدة اليومية المتخصصة في الشؤون العسكرية والممولة جزئيا من البنتاغون لكن بخطط تحرير مستقل.

وكانت صحيفة "وول ستريت جورنال" نقلت عن وثيقة ميزانية صادرة عن البنتاغون أن الوزارة "تتطلع إلى خفض دعمها المالي لـ"ستارز أند سترابيس" مع انتقال الجمهور من وسائل الإعلام المطبوعة إلى وسائل إعلام يمكن

صراع انتخابي على إدارات الصحف المصرية لاصلة له بأزماتها الفعلية

صحافيون يبحثون عن الطموحات الوظيفية مع انعدام قدرة التحرير على التأثير المهني



إنقاذ الصحافة لم يعد يشغل الصحفيين

وأوضح لـ"العرب"، أن غياب الأدوار الرقابية على مجالس الإدارات السابقة واقتصار دور أعضائها على التدخل لحل المشكلات الداخلية، شجّع البعض على خوض التجربة، لأن أيا من الأهداف المعلن عنها في السابق لم يجر تنفيذها حتى الآن.

وتوقع خراجه، أن يكون التشكيل الجديد لمجالس الإدارات مماشيا مع رغبة الحكومة التي تسعى للتعامل مع المؤسسات الصحافية التابعة لها باعتبارها جزءا من شركات قطاع الأعمال والتخلص من أسوأها لحل أزماتها المالية، ما يفسر كثافة الترشيح المنتظر وارتباطه بالأجواء الانتخابية لتفتت أصوات بعض المرشحين ودعم قوائم بعينها يجري تشكيلها قبل ساعات قليلة من بدء العملية الانتخابية.

وتتدخل هيئة الصحافة أيضا في إدارة العملية الانتخابية واختيار المرشحين، وشكلت لجنين للإشراف على عملية الانتخابات ولجنين لوضع معايير اختيار القيادات الإدارية قبل إعلان الكشوف بصورة نهائية، وهو ما اعترضت عليه نقابة الصحفيين التي رأت أن اختيار المرشحين سيجري وفقا للأهواء السياسية.

مستقبل هذه الصحف باعتبارها داعمه لبرنامجها الانتخابي.

وأضاف لـ"العرب"، أن حالة البطالة المنفعة في الصحف القومية نتيجة ارتفاع أعداد العاملين بها تسمح أيضا بالبحث عن أدوار إدارية من الممكن أن تحقق مزايا مادية عبر بدلات انعقاد الاجتماعات وغيرها من مصادر الدخل، في حين أن القلة قد تكون لديها كفاءة إدارية لكن من الصعب أن تحدث تأثيرا، لأن الأمر برمته يخضع لتوجهات الهيئة الوطنية للصحافة.

وأفضل قانون الهيئة الوطنية للصحافة الجديد إلى تقليص أدوار العاملين بالصحف الحكومية في مجالس الإدارات والجمعيات العمومية، وأضحى رئيس الهيئة يتولى منصب رئاسة الجمعية العمومية، بما يعني أن اعتماد موازنة أي صحيفة بيده، والأمر ذاته ينطبق على إقرار السياسة العامة وخطط المؤسسة الاقتصادية.

وأكد محمد خراجه، عضو مجلس نقابة الصحفيين، أن ضعف الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين أفسح المجال أمام اتخاذ زمام المبادرة بشكل شخصي للتصدي للمشكلات الإدارية، وعلاج أزمات ترددي الأوجور وغياب بوادر التطوير الحقيقي للمهنة.

ويبلغ عدد الممثلين لها 17 عضوا، والباقي يتم تعيينهم من قبل هيئة الصحافة. وتسببت خسائر الصحف القومية وتراكم ديونها في أن تتدخل الحكومة بشكل أكبر لدعمها، مع تراجع سوق الصحافة الورقية، وانخفاض حصة الإعلانات التي اعتمدت عليها في تنمية مواردها، وهو ما يجعل من يفوزون في الانتخابات أسرى لتوجهات حكومية تهيم على طريق إدارتها في محاولة لترشيد سبل الإنفاق عليها.

ويبلغ عدد العاملين في المؤسسات الصحافية الحكومية نحو 22 ألف إداري وصحافي وعامل، يتم اختيار 6 أعضاء بالانتخاب لمجالس الإدارات من إجمالي 12 عضوا، اثنان من الصحفيين واثنان من العمال واثنان من الإداريين، والأمر ذاته ينطبق على الجمعية العمومية التي

ويبلغ عدد العاملين في المؤسسات الصحافية الحكومية نحو 22 ألف إداري وصحافي وعامل، يتم اختيار 6 أعضاء بالانتخاب لمجالس الإدارات من إجمالي 12 عضوا، اثنان من الصحفيين واثنان من العمال واثنان من الإداريين، والأمر ذاته ينطبق على الجمعية العمومية التي

ويبلغ عدد الممثلين لها 17 عضوا، والباقي يتم تعيينهم من قبل هيئة الصحافة. وتسببت خسائر الصحف القومية وتراكم ديونها في أن تتدخل الحكومة بشكل أكبر لدعمها، مع تراجع سوق الصحافة الورقية، وانخفاض حصة الإعلانات التي اعتمدت عليها في تنمية مواردها، وهو ما يجعل من يفوزون في الانتخابات أسرى لتوجهات حكومية تهيم على طريق إدارتها في محاولة لترشيد سبل الإنفاق عليها.

ويبلغ عدد العاملين في المؤسسات الصحافية الحكومية نحو 22 ألف إداري وصحافي وعامل، يتم اختيار 6 أعضاء بالانتخاب لمجالس الإدارات من إجمالي 12 عضوا، اثنان من الصحفيين واثنان من العمال واثنان من الإداريين، والأمر ذاته ينطبق على الجمعية العمومية التي

ويبلغ عدد العاملين في المؤسسات الصحافية الحكومية نحو 22 ألف إداري وصحافي وعامل، يتم اختيار 6 أعضاء بالانتخاب لمجالس الإدارات من إجمالي 12 عضوا، اثنان من الصحفيين واثنان من العمال واثنان من الإداريين، والأمر ذاته ينطبق على الجمعية العمومية التي

يستخدم الصراع بين الصحفيين في الصحف الحكومية المصرية على عضوية الجمعيات العمومية، بعد تجميد الانتخابات لسنوات عدة، وفي ظل انعدام القدرة المهنية على التطوير، تبدو الغاية الوحيدة للمرشحين البحث عن مناصب وظيفية تحقق طموحات شخصية.

أحمد جمال
صحافي مصري



القاهرة - تحولت العديد من الصحف المصرية إلى أماكن للدعاية الانتخابية، مع بدء المؤسسات الصحافية الحكومية تلقي طلبات الترشيح لعضوية مجالس الإدارات والجمعيات العمومية، المقرر انعقادها مطلع مارس المقبل، فيما غاب الاهتمام بإيجاد حلول عاجلة لتطوير المحتوى مع تفاقم الأزمات التحريرية، وعدم القدرة على الوصول إلى جمهور عريض.

ويبدو واضحة رغبة العديد من الصحفيين العاملين في تسع مؤسسات حكومية، ويبلغ عددهم حوالي ستة آلاف صحافي، في البحث عن مناصب وظيفية تحقق طموحات شخصية بالنسبة إليهم، في ظل انعدام القدرة المهنية على التطوير، بعد أن جرى تحميل الإدارات المختلفة مسؤولية فشل النهوض بأوضاع تلك المؤسسات إداريا، ولم يتم مناقشة القضية بصورة موضوعية تعيد صياغة المضامين التحريرية بالتوازي مع الإخفاقات الإدارية.

وساهم اهتمام الهيئة الوطنية للصحافة التي تدير شؤون تلك الصحف بالجوانب الاقتصادية على حساب المحتوى الإعلامي الذي تقدمه، في سعي الصحفيين إلى المناصب باعتبارها الأكثر حضورا وفعالية في مستقبل الصحف، بعد أن طغى الجانب المادي على جميع القرارات الخاصة بالتحرير التي أدت إلى انكماش فعاليتها خلال السنوات الماضية.

من المقرر أن تنتخب الجمعيات العمومية للصحف الرسمية التي تسيطر على النسبة الأكبر في سوق الإعلام المقروء في مصر، قريبا أعضاء جديا يتولون الجانب الإداري، بعد تجميد خطوة إجراء الانتخابات لسنوات عدة، دون توضيح الأسباب التي قادت إلى هذا الركود.

ويبلغ عدد العاملين في المؤسسات الصحافية الحكومية نحو 22 ألف إداري وصحافي وعامل، يتم اختيار 6 أعضاء بالانتخاب لمجالس الإدارات من إجمالي 12 عضوا، اثنان من الصحفيين واثنان من العمال واثنان من الإداريين، والأمر ذاته ينطبق على الجمعية العمومية التي

التحزب في انتخابات نقابة الصحفيين انتقل للصحف الحكومية، وانعكس في دخول حسابات سياسية في انتخاباتها

وقال محمد إسماعيل، وهو اسم مستعار لصحافي بجريدة الأهرام، إن الأزمات المالية التي تعاني منها الصحف الحكومية تفتح الباب أمام تقديم المزيد من الوعود غير المنطقية لتصحيح الأوضاع، وكل صحافي يرتكن على علاقاته مع جهات مختلفة تتحكم في

حل مشاكل الإعلام التونسي معلق على مصير تشكيل الحكومة

تونس - وجهت الجمعية التونسية لديمقراطية الصحافة، نداء عاجلا إلى رئيس الجمهورية قيس سعيدي، تطلب منه "تعهد شخصيا بملف الإعلام والمساحة على حل مشكلاته وأزماته"، وذلك إثر عدم وضوح مصير تشكيل الحكومة في الوقت الحالي خاصة في ظل إمكانية تنظيم انتخابات تشريعية سابقة لأوانها.

وقالت الهيئة الإدارية للجمعية في بيان بعد جلسة طارئة لها، الاثنين، أن "بعض الأجهزة الحكومية اختارت الهجوم على قطاع الإعلام بمختلف مكوناته من خلال قضايا وإجراءات عدلية ضد عدد من مديري الصحف والصحافيين، وإتهام أغلب مؤسسات الإعلام وخاصة الصحافة المكتوبة حتى الإذثار بإغراقها في الديون وحرمانها بشكل متعمد من الإشهار (الإعلان) والاشتراكات العمومية وعدم تنفيذ التزامات أعلنت لصالحها".

وحملت الجمعية مسؤولية تردي الأوضاع في القطاع إلى كل الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي، وعن رأسها الحكومة السابقة التي أخلت

بالالتزامات تجاه القطاع وماطلت في الاستجابة إلى مطالبه وعملت على تقسيم العاملين فيه ودفعهم إلى الولوات الحزبية والشخصية الضيقة، وفق ما جاء في البيان.

وأكدت أن "أطرافا سياسية عديدة تشترك في هذا الوضع، على الأقل بالسلوك عنه"، معتبرة أن "ما يجري

إنما يهدف إلى خلق حرية التعبير وإلى منع المؤسسات الإعلامية ومسؤوليها وصحافيها من إبداء رأيهم بالحرية المطلوبة في المسائل الماثلة أمامهم".

وأضافت أن الأخطار الحقيقية التي تهدد حرية التعبير قد زادت بشكل لافت من خلال التهديدات المختلفة بالقتل والاعتداء بالعنف والسعي المحموم إلى

إلحاق الأذى بالصحافة المكتوبة حتى الإذثار بإغراقها في الديون وحرمانها بشكل متعمد من الإشهار (الإعلان) والاشتراكات العمومية وعدم تنفيذ التزامات أعلنت لصالحها".

وحملت الجمعية مسؤولية تردي الأوضاع في القطاع إلى كل الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي، وعن رأسها الحكومة السابقة التي أخلت

السياسيون على الصفحات الأولى

